

مطلب نفاذ إلى معلومة

(القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق إلى النفاذ إلى المعلومة)

1- إرشادات خاصة بطلب الوثيقة الإدارية (1):

<input checked="" type="checkbox"/>
شخص طبيعي:
- الاسم واللقب : محمد الامام صميذة
- العنوان 16 مكرر شارع د. ألفونس لافرون 1002 تونس بلفيدير
- الهاتف : 58223828
العنوان الإلكتروني: medlimem200@gmail.com

2- الوثيقة الإدارية المطلوب النفاذ إليها:

ملاحظات أخرى	المرجع (إن وجد)	الهيكل المعني	بيان المعلومة
أحدث أمثلة عمرانية		الإدارة المركزية للتجهيز الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة	- مثال التهيئة العمرانية لبلدية الرديف - مثال التهيئة العمرانية لبلدية أم العرائس - مثال التهيئة العمرانية لبلدية المتلوي - مثال التهيئة العمرانية لبلدية المضيلة - مثال التهيئة العمرانية لبلدية القطار

ملاحظة: لا يلزم طالب النفاذ بذكر الأسباب أو المصلحة من الحصول على المعلومة

3- صيغة النفاذ إلى المعلومة المطلوب النفاذ إليها: (1)

<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الاطلاع على نسخة إلكترونية (3)	الاطلاع على الوثيقة على عين المكان (2)
<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>
الحصول على مقتطفات من المعلومة	الحصول على نسخة ورقية

تونس في 18 أكتوبر 2018
إمضاء الطالب




DA 1

مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل (يتعلق بمطلب نفاذ إلى المعلومة)

(فصل 29 من القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016)

أ. إرشادات خاصة بالمتظلم (1)

شخص طبيعي: <input checked="" type="checkbox"/>	الاسم واللقب: محمد الإمام مصيبة	رقم وثيقة الهوية (3): 07417262
العنوان: 15 مكنة نظام دكتور العيسى لالوان العيسى تونس	الهاتف: 58993898	الفاكس:
الإلكتروني: meblimem800@gmail.com	شخص معنوي (3): <input type="checkbox"/>	اسم المؤسسة:
عنوان مقر المؤسسة:	اسم الممثل القانوني ولقبه (عند الاقتضاء):	رقم وثيقة الهوية (2):
الهاتف:	الفاكس:	العنوان الإلكتروني:

ج. سبب التظلم:

عدم الرد على المطلب في الأجل <input checked="" type="checkbox"/>	رفض مطلب الحصول على المعلومة <input type="checkbox"/>
عدم إتاحة المعلومة المطلوبة أو جزء منها <input type="checkbox"/>	عدم تعليل الرفض <input type="checkbox"/>
عدم إتاحة المعلومة المطلوبة في الصورة التي تم تحديدها في المطلب <input type="checkbox"/>	عدم الإبلاغ بمال المطلب <input checked="" type="checkbox"/>
اشتراط دفع معلوم مجحف للحصول على الوثيقة <input type="checkbox"/>	

سبب آخر (أذكر (ب)ه):
 في 12 نوفمبر 2018
 (امضاء المتظلم)

خاص بالمكلف بالنفاذ إلى المعلومة
المرجع بالسجل الخاص بمتابعة مطالب النفاذ إلى المعلومة
أحيل المطلب إلى:
بتاريخ:
الإمضاء والختم

وزارة المجهز والوقاية والتنمية الترابية
 مكتب المصيط المركزي
 الوارد 13 نوفمبر 2018 02

- (1) : توضع علامة (x) في الخانة المناسبة.
- (2) : يذكر رقم بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر بالنسبة للأجنبي.
- (3) : عند الاقتضاء يرفق المطلب بما يثبت صفة الممثل القانوني.

DA 1

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
الإدارة الجهوية بقفصة
مصلحة التهيئة العمرانية

4919 / 021 2018/08

إلى السيد

"محمد الامام بن حميدة"

16 مكرر شارع د الفونس لافرون 1002 تونس البلديير

الموضوع: حول طلب النفاذ إلى المعلومة للحصول على أمثلة للتهيئة العمرانية بولاية قفصة.

المرجع: إحالة مكتب العلاقات مع المواطن عدد 243 الوارد علينا بتاريخ 03 نوفمبر 2018.

وبعد ،

تبعاً لإحالة مكتب العلاقات مع المواطن المشار إليه بالمرجع اعلاه والمتعلقة بطلبكم النفاذ إلى المعلومة للحصول على أمثلة للتهيئة العمرانية لكل من بلدية الرديف، وأم العرائس، المتلوي، المظيلة والقطار. أتشرف بإعلامكم أنه يتوجب عليكم توجيه طلبكم إلى البلديات المذكورة بإعتبارها صاحبة الحق في التصرف في الوثائق الراجعة لها بالنظر وذلك طبقاً للفصل 19 من مجلة التهيئة والتعمير الذي يقر أنه " لكل شخص الحق في طلب نسخة من مثال التهيئة مقابل مبلغ يتم ضبطه وفقاً للتشريع الجاري به العمل".

والسلام

المدير الجهوي للتجهيز بقفصة

محمد عاطف التلمودي

19 نوفمبر 2018

* نسخة للإعلام لرئيس مكتب العلاقات مع المواطن

هيئة النقاد في القاهرة

30 نوفمبر 2018

الوارد عدد:

دعوة للنظر في مطلب نفاذ للمعلومة موجه للإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة

إلى رئيس الهيئة الوطنية للنفاذ إلى المعلومة

اثر تقديم مطلب نفاذ للمعلومة يوم 23 أكتوبر 2018 إلى الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة يخص أمثلة التهيئة العمرانية لبلديات الرديف، أم العرائس، المتلوي، المظيلة والقطار، يليه تباعاً مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل تحديداً بعد إنقضاء الأجل القانوني للرد دون الحصول على أدنى معلومة، تحصلنا على مراسلة من قبل الهيكل المعني تُعلمنا بضرورة التوجه مباشرة للبلديات السابق ذكرها.

توجهنا أيام 28 و 29 نوفمبر 2018 إلى البلديات و تم إعلامنا بأغلب البلديات أنه لا يوجد إلا مثال أصلي وحيد بأرشيها (أو مثال وحيد على طبقة Ozalid) لا يمكن نسخه لعدم توفر المعدات وأن الأمثلة ونسخها تصدر عن الإدارة الجهوية للتجهيز. مما دفعني للتوجه للمسؤولة عن التخطيط العمراني بالإدارة الجهوية التي رفضت امدادي بنسخ للأمثلة بتعلة أنه لا يسمح بالحصول على نسخ إلا لأشخاص معينة (مكاتب دراسات، مهندسين) وبالمفاوضة والتعليل بأن هذه المعلومات ملك المجموعة الوطنية، أقرت بأنه بالإمكان الإطلاع على الأمثلة على عين المكان. لكن مقتضيات عملي بجمعية خرائط المواطنة تفرض علي الحصول على نسخة ورقية.

ختاماً، أقدم بمطلي هذا للإعتراض على قرار الإدارة الجهوية للتجهيز الذي ينم عن نية صريحة في التكتم عن المعلومة علماً و أن مراسلة الإدارة تسببت في تأخير لإعداد العمل المطلوب بالجمعية وخسائر مادية جراء التنقل بين البلديات و نفقات السكن.

مع الشكر

تونس في 30 نوفمبر 2018
محمد الإمام صميحة



الوثائق المرفقة: نسخ لجميع المراسلات بعلاقة لمطلب النفاذ

DA1



الجمهورية التونسية

هيئة النفاذ إلى المعلومة

تونس في:

07 جاني 2020



62/2020/ص

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

إلى السيد

محمد الإمام صميذة

الموضوع : إعلام بصدور قرار

المصاحب : نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 547

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام المطة الثانية من الفصل 38 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، أحيل عليكم نسخة مطابقة للأصل من القرار عدد 547 الذي يتعلق بالدعوى المرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة من طرفكم ضد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية .

علما وأن قرارات الهيئة تعدّ ملزمة للهيكل المعنية وفقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 30 من القانون المذكور، كما أنه يمكن لطالب النفاذ أو الهيكل المعني الطعن في هذا القرار استئنافيا أمام المحكمة الإدارية في أجل الثلاثين يوما من تاريخ الإعلام.

والسلام.

هيئة النفاذ إلى المعلومة

الرئيس

الإمضاء: عماد الحزقي



قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدعى: محمد الإمام صميذة، القاطن بـعدد 16 مكرّر نهج الدكتور أفونس لافران، البلفيدير، تونس.

من جهة،

والمدعى عليه: وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، الكائن عنوانه بمكاتبه بمقرّ الوزارة، بشارع الحبيب شريطة حي الحدائق، البلفيدير 1002، تونس.

من جهة أخرى.

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدّمة من قبل المدعى المذكور أعلاه، بتاريخ 30 نوفمبر 2018، والمرسّمة تحت عدد 547 والتي تفيد أنّه توجّه بتاريخ 23 أكتوبر 2018، بمطلب في النفاذ إلى المعلومة إلى المدير الجهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية قصد الحصول على نسخة ورقية أو إلكترونية من أمثلة التهيئة العمرانية لبلديات الرديف وأم العرائس والمتلوي والقطار والمظيلة من ولاية قفصة، فأشار عليه المدير الجهوي بالتوجّه إلى البلديات المعنية، أين وقع إعلامه بأنّه لا يوجد بالأرشيف إلّا مثال أصلي وحيد ولا يمكن نسخه لعدم توفر المعدات، وأنّ إصدار الأمثلة ونسخها من مهام الإدارة الجهوية للتجهيز التي رفضت بدورها تمكينه من نسخة من الأمثلة المطلوبة بمقولة أنّها تمنح لأشخاص معينة كمكاتب الدراسات والمهندسين، واشترطت عليه الاطلاع عليها على عين المكان. الأمر الذي دفعه إلى القيام بالدعوى الماثلة أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة طالبا إلزام المدير الجهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتمكينه من الوثائق المطلوبة، استنادا إلى حقّه في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة. وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من قبل وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 11 جانفي 2019، والمتضمّن بالخصوص أنّ المدير الجهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بقفصة سبق له أن أجاب العارض وأعلمه بتعدّد تمكينه من الوثائق المطلوبة استنادا إلى أحكام الفصل 19 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير الذي ينصّ على أنّه " لكل شخص الحقّ في طلب نسخة من مثال التهيئة مقابل مبلغ يتمّ ضبطه وفقا للتشريع الجاري به العمل" وذلك ضمن مكتوبه عدد ص/4919/02/2018 والمؤرّخ في 19 نوفمبر 2018، والمظروف نسخة منه بملف القضية. مبينا في نفس السياق بأنّ

الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها نصّ في ملحقه على التعريفه التي تضبط معلوم مقابل تسليم مستخرجات من أمثلة التهيئة العمرانية والأمثلة المختلفة. مضيّف أنّ الأمثلة موضوع الطلب موجودة في نسخة ورقية وحيدة لكلّ مثال تهيئة بالإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة وأنّ عملية إعادة نسخها بالكامل على طبقة «OZALID» تتطلّب آلات ناسخة خاصة بالأمثلة لا تتوفر لدى الإدارة الجهوية المعنية التي تعتمد على نسخ أجزاء من المثال لا غير على ورق A3 أو A4 كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

وبعد الاطلاع على بقية مطروقات الملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الاطلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

قررت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدمت الدعوى في آجالها القانونية وممن له الصفة ممّا يتجه معه قبولها من هذه الناحية.

من جهة الأصل:

حيث يهدف العارض من خلال قيامه بالدعوى الراهنة إلى إلزام وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في شخص ممثّلها القانوني بتمكينه من نسخة ورقية أو إلكترونية من أمثلة التهيئة العمرانية لبلديات الرديف وأم العرائس والمتلوي والقطار والمظيلة من ولاية قفصة، استنادا إلى حقّه في النفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث دفع وزير التجهيز والإسكان ضمن ردّه عن الدعوى بأنّ المدير الجهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بقفصة سبق له أن أجاب العارض وأعلمه بتعدّد تمكينه من الوثائق المطلوبة استنادا إلى أحكام الفصل 19 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير الذي ينصّ على أنّه "لكل شخص الحقّ في طلب نسخة من مثال التهيئة مقابل مبلغ يتمّ ضبطه وفقا للتشريع الجاري به العمل" وذلك ضمن مكتوبه عدد ص/4919/02/2018 المؤرخ في 19 نوفمبر 2018 والمطروف نسخة منه بملف القضية. مبينا في نفس السياق بأنّ الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها نصّ في ملحقه على التعريفه التي تضبط معلوم مقابل تسليم مستخرجات من أمثلة التهيئة العمرانية والأمثلة المختلفة. مضيّف أنّ الأمثلة موضوع الطلب موجودة في نسخة ورقية وحيدة لكلّ مثال تهيئة بالإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة وأنّ عملية إعادة نسخها بالكامل على طبقة «OZALID» تتطلّب آلات ناسخة خاصة بالأمثلة لا تتوفر لدى الإدارة الجهوية المعنية التي تعتمد على نسخ أجزاء من المثال لا غير على ورق A3 أو A4 كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.



وحيث نصّ الفصل 32 من الدستور على أنّ الدولة تضمّن الحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث لئن يعدّ الحقّ في النفاذ إلى المعلومة حقًا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي، فإنّ ممارسته تخضع إلى جملة من الضوابط المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة. وحيث ثبت بالرجوع إلى مطلب النفاذ إلى المعلومة الذي تقدّم به العارض إلى المدير الجهوي للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، أنّ العارض طلب الحصول على نسخة ورقية أو إلكترونية من أمثلة التهيئة لعدد من البلديات التابعة لولاية قفصة.

وحيث اقتضى الفصل 3 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة أنّ "المعلومة هي كل معلومة مدونة مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاؤها والتي تنتجها أو تتحصّل عليها الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها".

وحيث اقتضى الفصل 19 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير في هذه الحالة ما يلي " لكل شخص الحقّ في طلب نسخة من مثال التهيئة مقابل مبلغ يتمّ ضبطه وفقا للتشريع الجاري به العمل".

وحيث يتبيّن بالرجوع إلى أحكام الأمر الحكومي عدد 805 لسنة 2016 المؤرّخ في 13 جوان 2016 والمتعلّق بضبط تعريفه المعاليم المرخّص للجماعات المحلية في استخلاصها أنّه تضمّن ضمن الملحق المرفق به التعريف المطلوبة مقابل تسليم مستخرجات من أمثلة التهيئة العمرانية والأمثلة المختلفة.

وحيث تأسيسًا على ما سبق بيانه، فإنّ طلب العارض يغدو مندرجا في إطار المطالبة بخدمة إدارية ولا يتعلّق بطلب النفاذ إلى معلومة على معنى أحكام الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة المشار إليه أعلاه. الأمر الذي يتّجه معه بالتالي رفض الدعوى على هذا الأساس.

ولهذه الأسباب

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أولا: قبول الدعوى شكلا ورفضها أصلا.

ثانيا: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 جويلية 2019 برئاسة السيّد عماد الحزقي وعضوية السيّد عدنان الأسود، نائب الرئيس، وأعضاء المجلس السيّدات والسادة منى الدهان ورقية الخماسي وخالد السلامي ومحمد القسنطيني.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

عماد الحزقي

نسخة مطابقة للأصل
تونس في 7..0..جاني..2020



هيئة النفاذ إلى المعلومة
الكاتب العام
الإضاء: توفيق بوفايه